شنـاشيــل

دولة المافيا .. قادمة!

■ عدنان حسين

إذاً فهي حقيقة مؤكدة أن حكومتنا التي يقودها السيد نوري المالكي زعيم حزب الدعوة الإسلامية (أكرر الإسلامية للتأكيد) تدفع لتشريع قانون يُكافئ الفاسدين عن فسادهم ويؤسس لنظام يُصبح فيه الفساد بكل أشكاله وألوانه حرفة شرعية مُعترفاً بها رسمياً، كما البغاء في بعض الدول، ويكون الفاسدون فيه مُقدّرين ومُبجلين، وربما سيكون على عناصر القوات المسلحة أداء التحية لهم.

حكومة السيد المالكي، كما يعرف الجميع، كانت قد شكّلت لجنة لدراسة ظاهرة الشهادات الدراسية المزورة التي اجتاحت دوائر الدولة بعد إسقاط نظام صدام وتقديم المقترحات لمعالجتها. وقد تفتّقت قرائح أعضاء اللجنة (هل كانوا جميعاً من ذوي الشهادات السليمة المتعوب عليها؟) عن معالجة عجيبة غريبة للظاهرة هي العفو "عفواً عاماً وشاملاً ونهائياً" عن مُستعملي الشهادات الدراسية دون الجامعية (الثانوية والمتوسطة) باستثناء الذين استخدموا الشهادات المزورة في الترشيح لعضوية البرلمان والمجالس البلدية.

وبحسب ما أفاد به أحد النواب فان مشروع القانون الذي عُرض على البرلمان أول من أمس لقراءته القراءة الأولى يقترح إحالة مزوري الشهادات الجامعية إلى القضاء باعتبار أن "تزوير الشهادات يُعدّ من الجرائم الجنائية التي تقابلها عقوبات محددة".

في العالم كله لا توجد دولة تشبه دولتنا في استهانتها بنفسها وبمواطنيها، فما من دولة من الدول المئة وثلاث وتسعين الأعضاء في الأمم المتحدة تقرّ بتزوير الشهادات، وما من قانون دولي يقبل بأي شكل وأي مستوى من التزوير، فالتزوير نوع خطير من الفساد، والفساد بكل أشكاله وأنواعه ومستوياته محرّم في الأديان السماوية وغير السماوية، وفي العقائد السياسية، وفي القوانين الوطنية والدولية، الفساد والتزوير مشرعنان فقط لدى عصابات الجريمة المنظمة كالمافيا وسواها، وعليه فان حكومتنا، بمشروع القانون هذا تريد لنا أن نصبح دولة مافيا.

هذا المشروع إن أصبح قانوناً ستكون له عواقب وخيمة، فدستورنا يقول بالمساواة في الحقوق، والذين سيحالون، بموجب القانون المقترح، إلى القضاء من مزوري الشهادات الجامعية ومن مزوري الشهادات الأدنى الذين ترشحوا إلى انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والبلديات، الفائزون والخاسرون، سيكونٍ من حقهم الطعن في الإجراءات القضائية باعتبار أن فيها تمييزاً ضدهم، فإذا كان تزوير الشهادة الدراسية والوثيقة الرسمية جريمة لا بدّ أن يخضع للقانون جميع مرتكبيها وليس بعضهم.. التزوير جريمة، مثل جرائم السرقة والرشوة والقتل وسواها.. ليست هناك سرقة مشروعة وأخرى غير مشروعة وليست هناك رشوة مقبولة وأخرى غير مقبولة وليس هناك قتل جائز وآخر غير جائز، كلها جرائم يحرّمها ويحاسب عليها القانون العراقي وكل قوانين الدنيا.

ولأن دستورنا يقول بالمساواة في الحقوق علينا أن نتوقع، إذا ما مرّر البرلمان مشروع القانون الحكومي للعفو عن المزورين، أن يضغط سراق المال العام وغيرهم لتشريع قانون يعفو عن ذوي السرقات الصغيرة أولاً، استناداً إلى الحجة نفسها، وهي انهم كانوا مضطرين إلى السرقة لتأمين حياة عوائلهم وان الذي سرق مئة ألف أو خمسمئة ألف دولار ليس كمن سرق عشرات او مئات الملايين! ثم بعد ذلك يأتي دور القَتَلة ليضغطوا من أجل تشريع قانون يعفو عمن قتل واحداً أو اثنين، استناداً إلى الذريعة ذاتها، وهي أنهم كانوا مضطرين إلى القتل وأنهم ليسوا كمن قتل العشرات والمئات مثلاً!

من أعجب ما يتصل بالقانون المقترح ان أحد أعضاء لجنة النزاهة (!) في البرلمان برّر لصحيفة "الصباح" اقتراح مشروع القانون بالقول ان الاشخاص الذين قاموا بعمليات التزوير كانوا "غير مدركين لأبعاد فعلتهم"!.. هذه الذريعة المتهالكة التي يتبرّع بها "نائب الشعب" للفاسدين يمكن أن يستند إليها كل مرتكبي الجرائم، بما فيها جرائم الإرهاب، لتبرير جرائمهم ولطلب العفو العام والشامل والنهائي أيضا أسوة بالفَسَدة من مرتكبي جرائم التزوير.

لا تفسير لهذا الإلحاح من جانب الحكومة وبعض القوى المتنفذة في البرلمان من أجل تمرير القانون سوى أن حزب الحكومة وهذه القوى متورطة أكثر من غيرها في قضايا تزوير الشهادات، وان الغالبية العظمى من المزورين هم من عناصرها الذين مكّنتهم من الإمساك بمفاصل مهمة في الدولة لا تريد التفريط بها.

دولة المافيا تقرع أبوابنا، أو نحن نقرع أبوابها، بالقانون المُراد أن يُجيزه مجلس النواب، وقد أعذِر من أنذر.

مخاوف من تجاوز الدستور في قضايا الجنائية العليا

الموسوي لـ (المدى) أبواب الوساطة موصدة أمام إيقاف تنفيذ الإعدام

□ بغداد / المدى

أعربت قوى سياسية عن خشيتها من إخضاع قضية تنفيذ حكم الإعدام بحق وزير دفاع النظام السابق سلطان هاشم للتوافقات السياسية، مؤكدين أن إخضاع هذه القضية مخالفة دستورية.

عضو مجلس النواب ورئيس هيئة الادعاء العام في المحكمة الجنائية العليا سابقا جعفر الموسوي، أكد أن مسألة إلغاء تنفيذ حكم الإعدام بحق سلطان هاشم غير ممكنة، لان القانون أغلق جميع الأبواب التي يمكن من خلالها إلغاء قرار الإعدام أو إيقافه لان المحكمة التي أصدرت الحكم دستورية وقرارها اكتسب الدرجة القطعية. وقال في تصريح خص به "المدى" "هنالك من يطالب بإلغاء الحكم أو إيقافه عبر الحوار السياسي باعتبار أن جميع القضايا يمكن أن تحل عبر التوافقات السياسية، إلا أن مسألة إلغاء حكم صادر من المحكمة أمر لا يمكن أن يحصل لأنه يعد تجاوزاً على الدستور ومخالفة قانونية".

وبشأن الحوارات والاتصالات الجارية مع رئيس الجمهورية جلال طالباني لغرض عدم المصادقة على الحكم في الوقت الحالي، أوضح الموسوي أن مسألة التأجيل ممكنة، لان الدستور لم يعالج مسألة الفترة التي تحدد لرئيس الجمهورية للمصادقة على قرار الإعدام وبالتالي فان القرار يمكن أن يؤجل لكن لا يجري إلغاؤه أو إيقافه.

وتعارض بعض الأطراف السياسية تنفيذ حكم الإعدام بحق سلطان هاشم، مؤكدين أن هذا الأمر ستكون له تداعيات خطيرة على الساحة السياسية بدعوى أن الحكم اخذ طابعا سياسيا ولا يحمل أية صبغة قانونية باعتبار أن وزير الدفاع كان ينفذ أوامر عسكرية تملى عليه من الجهات العليا في الدولة آنذاك.

وأعلن وزير العدل حسن الشمري عن تسلم وزارته إدارة سجن كروبر وجميع النزلاء البالغ عددهم ٢٠٦، باستثناء عشرة نزلاء لحين اكتمال أوراقهم التحقيقية، مبينا أن من بين النزلاء خمسة من أزلام النظام السابق ومنهم سلطان هاشم وزير الدفاع في الحقبة السابقة.

يذكر أن عضو مجلس النواب عن القائمة العراقية حسن الجبوري طالب ونيابة عن عدد من أعضاء مجلس النواب بمحافظة نينوى رئاسة الجمهورية بعدم المصادقة على إعدام سلطان هاشم وحسين رشيد لأنهما يمثلان رمزا للعسكرية العراقية ويشهد تاريخهما العسكري بمهنيتهم العالية. وقال الجبوري في مؤتمر صحفي عقده ومجموعة من النواب أمس الأول "تلقينا نبأ تسلم وزارة العدل عدداً من المعتقلين من القوات الأمريكية ومنهم الفريق الركن سلطان هاشم والفريق حسين رشيد والصادر بحقهما حكم الإعدام من المحكمة المركزية وخشينا من أن هناك نية في تنفيذ الحكم بحقهما خلال الأيام المقبلة".

وأضاف إن هذه ستكون سابقة خطيرة لاسيما ونحن نتطلع إلى إنهاء فصل الصراعات بين مكونات الشعب العراقي، حيث أن عملية المصالحة الوطنية جارية والجميع يترقب إتمامها وهو منهج ثابت لكافة الأطياف السياسية ومن بينها السلطة التشريعية والتنفيذية للبلاد.

وأكد الجبوري رفض أية محاولة لتنفيذ حكم الإعدام بحقهما كون الحكم الصادر سياسياً، ولا يستند إلى أي صفة قانونية، كون المذكورين يؤديان واجبهما العسكري ولم يثبت تلطخهما بدماء العراقيين في الوقت الذي نؤيد اتخاذ كافة الإجراءات بحق كل من أجرم بحق أبناء الشعب العراقي.

من جانبه أعلن نائب في ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي أن الأصوات التي طالبت بعدم تنفيذ حكم الإعدام بحق سلطان هاشم ليس بمقدورها تعطيل أحكام الدستور.

من جانبه انتقد النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي الدعوات التي أطلقها عدد من النواب بصدد عدم تنفيذ حكم الإعدام بحق وزير الدفاع في النظام السابق سلطان هاشم.

ونقلت وكالة الصحافة المستقلة عن البياتي قوله "ينبغي على السياسيين احترام القضاء ولا ينبغي التدخل في السلطة القضائية، منوها إلى أن أحكام الإعدام من اختصاص السلطة القضائية المنفصلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية".

وأضاف عندما يصدر القضاء حكما فهذا الحكم قابل للتنفيذ بعد صدور مرسوم جمهوري ونحن لا ينبغي أن نتأثر أو نؤثر، داعيا إلى عدم تسييس القضاء وترك موضوع الحسم لرئاسة الجمهورية التي تصدر قرارها بناء على السياقات الدستورية والقضائية.

وشدد البياتي على أن المصالحة الوطنية ليست بديلا عن العدالة الانتقالية التي هي قيمة مطلقة ينبغي ألا تمس بعنوان المصالحة والسلم والسياسة، فالعدالة لا تُجزأ ولا يمكن أن تكون قابلة للمساومة والمزايدة.

وتابع نحن نقول المصالحة تمضي للأمام ولا ينبغي للأحكام القضائية أن تشكل عائقاً أمام المصالحة مع من لم يتورط بدم العراقي وإذا القضاء اثبت تورط أي احد بذلك فينبغي أن يأخذ قراره بقناعته وليس بقناعة السياسيين.

وقال محمود الحسن في تصريح له أمس إن الأصوات التي تطالب بعدم تنفيذ حكم الإعدام بحق سلطان هاشم لا تستطيع تعطيل أحكام الدستور لان الدستور الناطق قد اوجب ضرورة تنفيذ الأحكام التي صدرت فيها قرارات من المحاكم واكتسبت الدرجة القطعية. مبينا أن هذه الأحكام قد صدرت فيها مراسيم من رئاسة الجمهورية واكتسبت الدرجة القطعية.

وأضاف أن وزارة العدل مطلقة في تنفيذ العقوبة بعدما أصدرت رئاسة الجمهورية مراسيم الأحكام التي اكتسبت الدرجة القطعية.

وكانت وزارة العدل قد أعلنت أنها ستعدم سلطان هاشم ومجموعة من أركان النظام السابق ممن صدرت بحقهم أحكام الإعدام بعد أن تسلمتهم مؤخرا من القوات الأمريكية.

دولة القانون تتوقع حلاً قريباً لمنصب زعيم العراقية

الكردستاني: مجلس السياسات حجر عثرة في طريق المفاوضات

□ بغداد / سماح صابر

أعرب ائتلاف دولة القانون عن أمله في إيجاد حلول لملف المجلس الوطني للسياسات العليا في غضون الأسبوع الحالي، في حين وصف التحالف الكردستاني المجلس بأنه حجر عثرة للتواصل بين الفرقاء.

وبين عضو دولة القانون سعد المطلبي أن "التحالف الوطني مصر على تنفيذ بنود مبادرة أربيل وملتزمون بتطبيق كل تفاصيلها كما وردت وكما تم التوقيع عليها دون زيادة أو نقصان"، مبينا "أن المجلس هو جزء من هذه الاتفاقية وهناك إجماع على ضرورة إنشائه ولكن بالشروط التي هي موضوعة ضمن الاتفاقية"، منوها إلى "أن القائمة العراقية لا زالت تحاول أن تزيد بعض النقاط أو التفاصيل الجديدة على المبادرة"، معتقدا "انه خلال هذا الأسبوع سيكون انفراج فيما يخص هذه الاتفاقية على اعتبار أن الموقف واضح جدا منها".

وعن موضوع التسويق لإدارة هذا المجلس أكد القيادي في دولة القانون "أن هذا المجلس غير دستوري لذا لا يمكن نقل الموضوع ضمن مفاصل البرلمان العراقي، وأيضا من الجهة التنفيذية فهو ليس جزءا من الجهاز التنفيذي لذلك لا يمكن التصويت عليه ضمن مجلس النواب"، مضيفا "أن لهذا المجلس حالة خاصة تبعده عن بقية مفاصل الدولة وتقع ضمن التوافقات السياسية الكبرى لهذا فهو جهاز فيه نوع من الاستقلالية وهذه الاستقلالية تمنحها ضرورة التصويت عليه من داخل المجلس نفسه". وكان رئيس الوزراء نوري المالكي وفي تصريح مفاجئ نهاية الأسبوع الماضي قد وصف مجلس السياسات العليا بغير الدستوري ويمكن الاستغناء عنه، الأمر الذي امتعضت منه العراقية وبشكل كبير حيث عده القيادي في جبهة الحوار الوطني حيدر الملا انقلابا على اتفاقية أربيل. وبالرغم من تقديم ائتلاف الكتل الكردستانية مقترحا يمكن من خلاله اختيار رئيس مجلس السياسات العليا، إلا أن المالكي أكد أن التحالف الوطني بشكل عام لن يصوت عليه.

ويقضي المقترح الذي رحبت به العراقية عبر المتحدث باسمها ميسون الدملوجي أن يتم التصويت على رئيس المجلس الوطني للسياسات داخل المجلس نفسه على ان تتم المصادقة عليه من البرلمان فيما بعد.

وعن ارتباط قضية تشكيل مجلس السياسات العليا بالترشيق الوزاري أكد القيادي في دولة القانون "أن هناك مقترحا حول مشروع مبادرة الترشيق الوزاري وصل أمس لرئاسة الوزراء وسيتم مناقشته قريبا داخل البرلمان"، مضيفا "أن هناك الكثير من الصرفيات غير المبررة فنحن من جهة نعمل على تقليل الصرفيات والأعباء المالية على كاهل الدولة ومن جهة أخرى نزيد عدد المستشارين والإداريين والحماية"، مستدركا "أن الرؤية الواقعية للمجلس هي كما نصت عليها مبادرة مسعود بارزاني وتم الاتفاق عليها فإضافة أشياء جديدة لم تخلق مشاكل إضافية على كاهل المواطن العراقي والدولة العراقية". ويرى التحالف الكردستاني انه في حالة حدوث تعقيد في أي موضوع مثل تشكيل الحكومة أو البرلمان أو حتى إصدار قوانين لابد أن تقوم إحدى الكتل المحايدة مثل التحالف الكردستاني على إيجاد نوع من التوافق بين الكتل المتصارعة لأجل المصلحة العامة ولإخراج البلد من أية أزمة، حيث يبين القيادي في التحالف عادل بروواري "أن المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية أصبح الآن حجر عثرة في طريق التفاوض بين القائمتين الرئيسيتين"، موضحا "أن هناك مقترحا قدمه التحالف الكردستاني وهو امتداد لمبادرة أربيل وذلك للوصول إلى بر الأمان وحل هذه الأزمة". وكان التحالف الكردستاني طرح حلا وسطا بين رؤية القائمة العراقية والتحالف الوطني بشأن التصويت على رئيس المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية يقضي بأن يتم التصويت عليه داخل المجلس نفسه ومن ثم طرحه للتصويت في مرحلة ثانية داخل مجلس النواب.

ويؤكد بروواري في تصريحه للمدى "انه لا توجد هناك ضمانات بخصوص هذه القضية لأننا في ظل نظام ديمقراطي فكل قائمة لها سياساتها وأبعادها وأهدافها ولكن لابد أن تقدم القائمتين العراقية ودولة القانون نوعاً من التنازلات من اجل الخروج من هذه الأزمة المستمرة لأكثر من سنة" مؤكدا: أن موقف التحالف الكردستاني إصلاحي لردم الهوة والخروج بنتيجة ترضي جميع الأطراف كما أننا نحاول وبشتى الوسائل إقناع العراقية ودولة القانون بهذا الأمر".

وقد شكلت لجنة للنظر في موضوع تشكيل المجلس المرتقب من ممثلين عن التحالف الكردستاني والتحالف الوطني والقائمة العراقية، ويتابع بروواري وهو مستشار رئيس الوزراء لشؤون إقليم كردستان "إننا ننتظر خلال هذين الأسبوعين أن تعمل هذه اللجنة على التباحث ومحاولة تقريب الرؤى بين الطرفين المختلفين والمفروض من هذه اللجنة أن تقدم مقترحاتها خلال الأيام القادمة إلى رئيس الجمهورية جلال طالباني كما أن أعضاء هذه اللجنة هم من يملك حق تقرير ما هي الضمانات وان القرار لن يتم الإعلان عنه من خلال القنوات الإعلامية والفضائيات وإنما تقدمه اللجنة سرا إلى رئيس الجمهورية ومن ثم ستعلن المقترحات فيما بعد".

يذكر أن اتفاق تشكيل الحكومة ضمن مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني منح منصب رئاسة الوزراء للتحالف الوطني وتشكيل مجلس باسم "مجلس السياسات الإستراتيجية" وإناطة رئاسته لإياد علاوي الذي يطالب بمنحه صلاحيات واسعة سياسية وأمنية تكون تنفيذية. وبحسب مصادر مطلعة فان موافقته مرهونة بمدى أهمية الصلاحيات والاختصاصات التي ستناط بالمجلس وبدون ذلك فأنه لن يقبل برئاسته له.

ويضم هذا المجلس الشؤون السياسية، السياسات الخارجية والداخلية، الشؤون الاقتصادية والنقدية، الشؤون الأمنية والعسكرية، شؤون الطاقة النفط والغاز والماء والكهرباء وشؤون البيئة والأمن الغذائي.

أنباء

تهجير ٢٩ عائلة في ديالى خلال تموز

■ أكدت مديرية ناحية السعدية بمحافظة ديالى، أمس الأحد، تهجير ٢٩ أسرة خلال تموز الحالي من الناحية..

وبحسب مدير الناحية احمد الزركوشي فأن تكرار مسلسل الاستهداف والتهديدات التي تقف وراءها الجماعات المسلحة دفع بـ٢٩ أسرة لهذا الشهر فقط إلى النزوح من مناطقها داخل الناحية إلى مناطق أخرى بحثا عن الأمن والاستقرار، محذرا من تزايد الأعداد خلال الأيام المقبلة وهو ما يشكل خطرا على الأمن المجتمعي، وطالب الحكومة المركزية بالتدخل الفوري لوضع حد لاتساع التهجير لأسر الناحية.

الاتفاق على ترشيق ١٣ وزارة

■ كمرحلة أولى، كشف مقرر البرلمان محمد الخالدي عن اتفاق الكتل على ترشيق ١٣ وزارة، لتبقى ٣٠ فقط من أصل ٤٣.

وتابع الخالدي أن الكتل عقدت اجتماعاً أمس الأحد اتفقوا خلاله على بقاء ٣٠ وزارة وترشيق ١٣ من أصل ٤٣.

وأضاف الخالدي أن الترشيق يقضي حسب الاتفاق إلى إعطاء حقائب وزارية لنواب رئيس الوزراء بالإضافة إلى مناصبهم، لافتا إلى أن عملية الترشيق ستكون وفق الاستحقاق الانتخابي، وهناك مباحثات بشأن وزارة المرأة وشؤون المحافظات.

إيران توقف منابع نهر الوند

■ دون سابق إنذار، أوقفت إيران منابع نهر الوند الداخل للأراضي العراقية وبشكل كامل.

واعتبر مدير عام المشاريع علي هاشم إن الأمر الذي يؤثر على واقع المياه والزراعة في المناطق التي يمر بها النهر.

وأضاف أن العراق يدخل إليه ٧م/ثا في المرحلة السابقة أما الآن فقد وصلت النسبة إلى ٠م/ثا أي إيقاف تام وبصورة مفاجئة، موضحا أن وزارة الموارد المائية أبلغت الخارجية بضرورة إقناع إيران بعدم تغيير مجرى الوند وإنشاء السدود عليه لان ذلك يؤثر سلبا على واقع المياه.

المدى
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون